

# تعديلات جديدة لخطة ترامب لتصفية القضية الفلسطينية مقابل وقف الحرب: منطقة حرة دون انسحاب فوري لإسرائيل!!



الاثنين 29 سبتمبر 2025 06:00 م

في ظل التوترات المستمرة في قطاع غزة، تبرز خطة الإدارة الأمريكية كإطار دبلوماسي جديد يسعى لإعادة الاستقرار للقطاع، مع التركيز على الجانب الاقتصادي والسياسي، وفرض شروط أمنية صارمة قبل أي انسحاب إسرائيلي. وقد نقلت القناة 12 الإسرائيلية عن مصادر دبلوماسية أن الخطة تقضي بتحويل غزة إلى منطقة تجارة دولية معفاة من الضرائب، مع التزام الأطراف الفلسطينية والإسرائيلية بإجراء مفاوضات قبل أي انسحاب إسرائيلي من القطاع.

## تحويل غزة إلى منطقة تجارة دولية معفاة من الضرائب

الخطوة الأساسية في الخطة الأمريكية تتمثل في تحويل غزة إلى منطقة تجارة حرة، تهدف إلى جذب الاستثمارات الدولية وتحفيز النشاط الاقتصادي. وفقاً لمصادر القناة، يركز المقترح على تعزيز التجارة والتصدير والاستيراد دون رسوم جمركية، ما سيُتيح إعادة الإعمار وتوفير فرص عمل للسكان المحليين الذين يعانون من البطالة والفقر المزمن بسبب الحصار الطويل على القطاع. إضافة إلى ذلك، تهدف الخطة إلى دمج غزة في السوق الإقليمي والدولي، ما يرفع من قيمة العملة المحلية، ويمنح الحكومة الفلسطينية أدوات أكبر لإدارة الاقتصاد دون الاعتماد الكامل على المساعدات الخارجية. ولكن هذه الخطوة تواجه تحديات كبيرة، بما في ذلك المخاطر الأمنية، وفرض بعض الفصائل الفلسطينية التي تعتبر أي تدخل أجنبي نوعاً من التدخل المباشر في الشؤون الداخلية للقطاع.

## الشروط السياسية قبل الانسحاب الإسرائيلي

تؤكد الخطة الأمريكية ضرورة إجراء مفاوضات قبل أي انسحاب إسرائيلي من غزة، لضمان ألا يؤدي الانسحاب إلى فراغ أمني أو سياسي يهدد استقرار المنطقة. وتشمل هذه المفاوضات تحديد آليات إدارة الأمن وإعادة بناء المؤسسات المدنية، بحيث تكون السلطة الفلسطينية هي الطرف المسؤول عن الإدارة، بعد تنفيذ إصلاحات تهدف إلى إقصاء التطرف وتعزيز الحكم المدني. وفقاً لمصادر مقربة من رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو، تتضمن هذه الإصلاحات شروطاً صارمة مثل نزع سلاح حركة حماس بالكامل، وإطلاق سراح جميع الأسرى الإسرائيليين المحتجزين في القطاع، وإسقاط فكرة حل الدولتين من أي اتفاق مستقبلي، وهو ما يثير جدلاً كبيراً حول مستقبل الطول السياسية للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي.

## مشاركة السلطة الفلسطينية والإصلاحات الداخلية

تؤكد الخطة على مشاركة السلطة الفلسطينية في إدارة غزة بعد تحقيق إصلاحات داخلية مهمة، تشمل ضبط الأجهزة الأمنية وإعادة بناء المؤسسات الحكومية، بما يضمن توفير الخدمات الأساسية للسكان وتقليل نفوذ الفصائل المسلحة. ويرى الجانب الأمريكي والإسرائيلي أن هذه الخطوة أساسية لضمان استقرار طويل الأمد، ومنع أي انفجار أمني محتمل بعد انسحاب القوات الإسرائيلية. لكن الخطة تواجه تحفظات داخلية فلسطينية، حيث ترى حماس أن هذه الإصلاحات قد تكون محاولة لإضعاف المقاومة وتقويض النفوذ المحلي، بينما تشترط السلطة الفلسطينية موافقتها على أي خطة قبل التنفيذ الفعلي، لضمان عدم المساس بالحقوق الوطنية الفلسطينية.

## التحديات الإقليمية والدولية

الخطوة الأمريكية الإسرائيلية في غزة تواجه تحديات كبيرة على المستويين الإقليمي والدولي. بعض الدول العربية ترى أن الخطة قد تؤدي إلى تقويض حقوق الفلسطينيين، خصوصاً إذا تم تنفيذ بنود مثل إسقاط فكرة الدولتين ونزع سلاح حماس بالقوة. أما على المستوى الدولي، فإن المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، يطالب بضمان حماية حقوق المدنيين وتوفير المساعدات الإنسانية دون قيود سياسية.

كما أن أي خطة اقتصادية لا يمكن أن تنجح دون استقرار أمني كامل، وهو ما يمثل تحديًا رئيسيًا في قطاع غزة الذي يشهد توترات متكررة بين الفصائل المسلحة والإسرائيليين

### الاستنتاج

بينما تسعى الخطة الأمريكية الإسرائيلية إلى تحويل غزة إلى منطقة تجارة دولية وتطوير اقتصادها المحلي، فإن نجاحها يعتمد على توافق جميع الأطراف الفلسطينية والإسرائيلية، وتعاون المجتمع الدولي. ويظل العامل الأساسي هو القدرة على تطبيق الإصلاحات السياسية والأمنية بما يضمن استقرار القطاع ويّيح للسلطة الفلسطينية إدارة شؤون السكان بشكل فعال. من دون ذلك، فإن أي انسحاب إسرائيلي أو خطط اقتصادية ستواجه صعوبة كبيرة في التنفيذ، وقد تؤدي إلى استمرار الأزمات الإنسانية والسياسية في غزة. في النهاية، تبرز الخطة كخارطة طريق ممكنة لإعادة الهيكلة الاقتصادية والسياسية للقطاع، لكنها محفوفة بالمخاطر، وتحتاج إلى إرادة سياسية قوية، وإشراف دولي، وتوافق فلسطيني داخلي لضمان تحقيق أهدافها على أرض الواقع.